مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: بناء الدولة في الفكر السياسي لجون راولز
اسم الكاتب: أ.م.د. عبير سهام مهدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7333
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 20:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

بناء الدولة في الفكر السياسي لجون راولز

State building in the political thought of John Rawls

أ.م.د عبير سهام مهدي

Asst.prof.dr.Abeer Seham Mahdi

كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

University of Baghdad/College of Political Science

Email:abeer.seham@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص

تعد مسألة بناء الدولة إحدى المواضيع الهامة في حقل الدراسات السياسية والتي تعكس مظهرا متعدد الإبعاد لمبدأ الثقة المنشود بين الحاكم والمحكوم فمنذ أمد طويل تحاول الدول تحقيق تنميتها السياسية والبحث عن مقومات ترشيد سياسي لقدراتها المؤسساتية والوظيفية بهدف تعزيز أسس التكامل والاندماج بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني.

عليه انطلق جون راولز في مفهومة لبناء الدولة المعاصرة من بناء المجتمع العادل، فالعدالة هي أساس هيكل المؤسسات الاجتماعية والذي ينبغي إن تسير جميع الإجراءات التشريعية والسياسية والاقتصادية والفكرية وفق مبادئ العدل، بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي ومن ثم زيادة التماسك الاجتماعي وتقوية النسيج

المجتمعي، بعبارة أخرى إن المجتمع العادل أو القائم على مبادئ العدل هو الذي سيقود إلى بناء الدولة وتحقيق الاستقرار السياسي وفق المفهوم الراولزي.

الكلمات المفتاحية: بناء الدولة ،العدالة، المجتمع المنظم،العدالة الاجتماعية، الشرعية

Abstract:

The issue of state building is one of the important topics in the field of political studies, which reflects a multi-dimensional manifestation of the desired principle of trust between the ruler and the ruled. For a long time,states have been trying to achieve their political development and search for the elements of political rationalization of their institutional and functional capabilities in order to strengthen the foundations of integration and integration between the political society and civil society.

John Rawls started his concept of building the contemporary state from building a just society. Justice is the basis of the structure of social institutions, in which all legislative, political, economic and intellectual procedures should proceed in accordance with the principles of justice, in a way that leads to achieving political and economic stability and then increasing social cohesion and strengthening the societal fabric, in the words Another is that a just society or based on the principles of

justice is the one that will lead to building the state and achieving political stability according to the Rawlsian concept.

Key words: state building ,justice, organized society, social justice, legitimacy.

المقدمة

اختلف مفهوم بناء الدولة• في الفكر السياسي الغربي نتيجة للمرحلة التاريخية التي عالجها هذا الفكر، والرقعة الجغرافية للدولة المعنية بالبناء مع ارتباطها بالهدف والمنفعة . فالعاملين المذكورين (التاريخ – الجغرافية) لعبا دورا كبيرا في تحديد الفكرة السياسية التي ارتكزت عليها مسالة بناء الدولة .

فبناء الدولة الأوربية بعد معاهدة ويستفاليا ارتكز على أساس الملكية الدستورية والحفاظ على سيادة الدولة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، إما في القرن التاسع عشر قام على أساس القومية والحروب التوسعية[١].

وبعد انتهاء الحرب الباردة ارتكز على أساس الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة والعدالة والإصلاح السياسي والاقتصادي، وعليه فأن هندسة بناء الدولة التي برزت بعد الحرب الباردة ، صاحبت انهيار الدولة في مناطق عده من العالم وانطوى انهيارها على بروز أخطار تهدد الأمن الدولي.

من هذا المنطلق قدم جون راولز مفهومة لبناء الدولة وفق متغير العدالة الاجتماعية من خلال تأكيده على المزواجة بين الأسس الأخلاقية وإصلاح التصدعات التي ألت إليها المجتمعات والإلزام القانوني الدستوري .

أهمية البحث:تتجلى أهمية البحث في ضرورة التركيز وإعادة النظر في مفهوم بناء الدولة لأنه لم يبقى حبيسا للنظريات التقليدية لان الأخير مفهوم متغير وغير ثابت، وعلى هذا الأساس قامت النظرية المعاصرة بدراسة المفهوم على أساس العدل وفق تصور جون راولز.

مشكلة البحث: تقوم مشكلة البحث على سؤال مركزي مفاده: إن المجتمع العادل أو القائم على مبادئ العدل هو الذي سيقود إلى بناء الدولة وتحقيق الاستقرار السياسي وفق المفهوم الراولزي.

ومن السؤال العام تنبثق أسئلة فرعية وهي:

-ماهو مفهوم عملية بناء الدولة ، وماهي أهم مرتكزاتها؟

- كيف يمكن بناء دولة وفقا لرؤية جون راولز؟

- كيف يمكن إن يسهم تحقيق العدالة الاجتماعية في إنجاح عملية بناء الدولة؟

فرضية البحث: قدم جون راولز مفهوما وتصورا بديلا لبناء الدولة في الفكر السياسي الغربي بعد نقده للمذهب النفعي الذي سيطر على الفكر الأخلاقي والسياسي الليبرالي والذي كان سببا لكل ما ألت إليه المجتمعات الليبرالية من اختلافات وتصادمات، عليه فان الدولة المعاصرة عند راولز هي الدولة التي تبنى وفقا لمفهوم العدالة .

منهجيـة البحـث: فـي إطـار تنـاول موضـوع البحـث تـم الاسـتعانة بـالمنهج التحليلـي ، والمنهج التاريخي.

هيكليـة البحـث: تـم تقسـيم البحـث فضـلا عـن المقدمـة والخاتمـة إلـى مبحثـين : تنـاول المبحث الأول مفهوم بناء الدولة ومرتكزاته في الفكر السياسي الغربي ضمن مطلبين: تناول المطلب الأول : مفهوم بناء الدولة وخصائصه، إما المطلب الثاني فقد ركز على مرتكزات بناء الدولة.

إما المبحث الثاني: فقد جاء تحت عنوان بناء الدولة وفقا لمفهوم العدل عند جون راولز ضمن مطلبين: المطلب الأول: مفهوم العدالة ومبادئها عند جون راولز ،إما المطلب الثاني والأخير فقد كرس لمناقشة بناء الدولة وفقا للعدالة الاجتماعية عند جون راولز.

المبحث الأول

مفهوم بناء الدولة ومرتكزاته في الفكر السياسي الغربي

تقتضي دراسة عملية بناء الدولة التطرق لمجموعة من المفاهيم للتعريف ببناء الدولة ومرتكزاتها.

ووفقا لما تقدم انقسم المبحث إلى مطلبين : تناول المطلب الأول مفهوم بناء الدولة وخصائصه ، وركز المطلب الثاني على مرتكزات بناء الدولة .

المطلب الأول: مفهوم بناء الدولة وخصائصه

لايوجد تعريف محدد لبناء الدولة، وقد برزت عدة تعريفات له، نظرا لتداخل مرتكزات عملية البناء من جهة واختلاف السياق الزماني والمكاني الذي برزت فيه تلك العملية

من جهة أخرى، ولكن يمكن التركيز على أهم التعريفات النظرية التي تصب اهتمامها في غائيات بناء الدولة.

إذ عرف (فرانسيس فوكوياما) بناء الدولة بأنه تقوية المؤسسات القائمة، وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، مما يعني إن بناء الدولة هو النقيض لتحجيم الدولة وتقليص قدراتها[٢]، وهذا يعني إن عملية بناء مؤسسات الدولة وأجهزتها على اطر قانونية هو عملية منبثقة من الواقع للقيام بالوظائف التطورية للنظام من تغلغل وتكامل وولاء والتزام ومشاركة وتوزيع، وتجسير الفجوة بين الحاكم والمحكومين وصولا إلى تحقيق الاستقرار السياسي[٣].

وتعرف الموسوعة الميسرة بناء الدولة كونها عملية إقامة المؤسسات والهياكل السياسية للدولة وأدائها لوظائفها بفعالية، وأساس نجاح عملية بناء الدولة يكمن في توسيع نطاق مزاولة الحقوق وأداء الواجبات العامة وطرح النظرة المحلية جانبا[٤].

إما معهد التنمية لما وراء البحار فقد عرفها بأنها عملية تتجه إلى الإجراءات التي تتداولها الإطراف الدولية والوطنية الفاعلة لإنشاء وإصلاح و تعزيز مؤسسات الدولة، وقد بين المعهد ان مصطلح عملية بناء الدولة يتعلق بالعملية السياسية الفعالة للتفاوض حول المطالب المتبادلة بين الدولة والمواطن من جهة وطبيعة العلاقة التي تربط الدولة والمجتمع من جهة أخرى [٥].

كذلك تعرف مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية بناء الدولة بأنها : عملية ذاتية لتعزيز قدرات ومؤسسات وشرعية الدولة من خلال علاقات الدولة بالمجتمع [٦].

من خلال ماتقدم يلاحظ إن التعريف السابق هو الأقرب إلى المفهوم الحقيقي لبناء الدولة، لان أساس بناء الدولة هو الانطلاق من الرغبة الذاتية في التغيير التي تكمن لدى مختلف الفاعلين الوطنيين لتقوية مؤسساتها وفي ذات الوقت تقوية علاقة هذه المؤسسات بالمجتمع مما ينعكس بالإيجاب على الاستقرار السياسي.[٧]

وتجدر الاشاره إلى إن عملية بناء الدولة تتحدد بمجموعة من الخصائص:[٨]

١- العملية: بمعنى إن التغيير يشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها.

٢- الديناميكية: عملية بناء الدولة مفهوم دينامي، لأنها لاتعرف نقطة تنتهي عندها فهي تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل والأبنية السياسية قصد تطوير النظام السياسي لكي يتكيف مع التغيرات الجديدة.

٣- النسبية: كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، وذلك لان بناء الدولة كعملية لاتتم في فراغ ولكنها ضمن إطار تاريخي وحضاري وثقافي .

٤- الحياد: إن عملية بناء الدولة لاتكون عملية حتمية سواء من حيث حدوثها أم سرعتها أم نتائجها بل إن مايحدد ذلك هو الإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخليا وخارجيا.

٥- العالمية: بمعنى إن هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية وبأشكال مختلفة وليست خاصة بدولة أو منطقة معينة دون غيرها من المناطق من جهة، ومن جهة أخرى فصفة العالمية تصبح نتيجة مترتبة على اعتبار إن عملية البناء تتفاوت من حيث الوتيرة ودرجة الانجاز من الدول النامية إلى الدول المتطورة والأكثر تطورا .

وعليه يمكن القول: إن عملية بناء الدولة هي عملية ذاتية مستمرة ومتشعبة ومتناسقة تهدف الى تحديث وتعزيز قدرات وشرعية مؤسساتها في تفاعلها مع المجتمع.

المطلب الثاني: مرتكزات بناء الدولة

تعتمد عملية بناء الدولة على مجموعة من الأسس والمرتكزات لعل أهمها:

١- المؤسسة الدستورية: إن السمة اللازمة والمميزة للدولة الحديثة هي بناء دولة مؤسسات قوية تهدف إلى عقلنه الاندفاعات الاجتماعية وكبحها لتجاوز الأطر العصبية وتأثيرا ت البنى التقليدية المولدة لصراعات اجتماعية بالحد من الولاءات والممارسات التقليدية المتجذرة في السلطة التي يتطلب تفكيك البنية الاجتماعية التقليدية واستبدالها بهياكل مؤسساتية وبيروقراطية تعمل وفق معايير قانونية على أساسها تفرض الدولة الإكراه المشروع[٩].

وعليه ولكي تحقق مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية الفاعلية في وظائفها لابد إن ترتكز على مرجعية تضمن استقلاليتها والمتمثلة في الدستور الذي يعد بمثابة المؤطر للحياة السياسية والمقنن لدولة الحق والقانون والضامن لحقوق الإنسان، فالدستور هو الإطار المرجعي لعملية بناء الدولة القائمة على قوة المؤسسات وما يتصل بها من مبادئ وقيم مؤسسة لعملية البناء [١٠].

٢- القطاع العام: يمثل القطاع العام في عملية بناء الدولة أجهزة الإدارة العامة كونها فاعل رسمي في بلورة السياسات العامة وتنفيذها وهذا يتوقف على مدى فعالية وصحة هذا الجهاز في القيام بوظائفه، بالاضافه إلى مجموعة من الفواعل غير الرسمية متمثلة في إفراد المجتمع المدني على المستوى المحلي والمنظمات غير الحكومة على المستوى الدولي[١١].

٣- الشرعية: الشرعية أداة لبناء الدولة وغاية أساسية لها،وعلى الرغم من إن العولمة قد قللت من أهمية بعض وظائف الدولة، إلا إن الشرعية تظل بالغة الأهمية للدول، إذ تسمح الشرعية للدولة بممارسة سلطتها على جميع أراضيها وتقيد أو تلغي جميع إجراءات السيطرة المستقلة داخل حدودها كما انه يسهل جهود الدولة لتكون عقد اجتماعي مع السكان مما يجعل من الممكن كسب ثقة مواطنيها وإنشاء القواعد المنظمة وإنفاذها[١٢]. إذ تعتمد الشرعية على نسقين وهما: الشعب أولا وقنوات تحركاته كالمجتمع المدني مثلا، وثانيا الدولة و مؤسساتها فإذا لم يأخذ الشعب على عاتقه مسألة الدولة ورقابتها فأن مبدأ الشرعية يعد ناقصا ولايمكن الطعن به على حساب

الدولة فقط في حال إهمالها لتقديم الخدمات العامة أو تقصيرها بتوفير الأمن والنظام العام(١٣). وهكذا فأن الشرعية تعد مرتكزا مهما لبناء الدولة.

المبحث الثاني

بناء الدولة وفقا لمفهوم العدل عند جون راولز

إن عملية بناء الدولة عند راولز محورها فكرة العدل الذي يبدأ انطلاقا من وضع أصلي كتصور إجرائي كوني مقبول من الجميع، تحدد فيه القواعد والمعايير التي تحكم المؤسسات والنظم الأساسية في المجتمع، وتنظيم التعاون والتطور الاجتماعي والاقتصادي بأقصى مايمكن من الإنصاف الذي يقتضيه المطلب الديمقراطي.

بعبارة أخرى إن بناء الدولة عند راولز يقوم على العدالة الاجتماعية، وعليه لابد من التعرف على مفهوم العدالة ومبادئها عند جون راولز في المطلب الأول، ثم نتناول بناء الدولة على أساس العدالة الاجتماعية عند راولز.

المطلب الأول: مفهوم العدالة ومبادئها عند جون راولز

في كتاب نظرية العدالة ينطلق جون راولز في تعريفه للعدالة بأنها:المبدأ القائم على الإنصاف، فالعدالة إن ينصف كل فرد الأخر في معاملته معه من جهة، وينصف الفرد إفراد المجتمع في معاملته معهم من جهة أخرى(١٤).

فالعدالة الاجتماعية ليست شكلا مجردا من إشكال أخرى محتمله للعدالة، بل انه بالأحرى تعني جوهر العدالة بالمعنى الشامل والاهم وقد عبر عن ذلك راولز بقوله:"

حين تتوفر لدينا نظرية في العدالة الاجتماعية فأن باقي المشكلات التي لها علاقة بالتعاملات والسلوكيات الإجرامية والعقوبات والعدالة في التعويض عن الخسائر وغيرها من الموضوعات، وسوف يتبين أنها سهلة الحل في ضوء هذه النظرية"[١٥].

فالعدالة لديه هي الأساس الأول لكل المؤسسات الاجتماعية والشرط الجوهري الذي لايمكن تجاوزه والذي من خلاله يتقبل المؤسسات أو ترفض وتستبدل بمؤسسات أخرى عادله فالعدالة هي أساس هيكل المؤسسات الاجتماعية، لذا ينبغي إن تسير جميع الإجراءات التشريعية والسياسية والاقتصادية والفكرية وفق مبادئ العدالة[١٦].

لقد صممت نظرية العدالة كأنصاف كي تطبق على مايسمية راولز البنية اي المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، فالمجتمع العادل وفقا لهذة النظرية هو مجتمع يحكمه مبدأين:[١٧]

المبدأ الأول: مبدأ الحرية، كل شخص له نفس الأهلية المطلقة التي لغيره ضمن منظومة مناسبة تماما من الحريات القاعدة المتساوية [١٨].

المبدأ الثاني: مبدأ الاختلاف يجب إن يستجيب إشكال التفاوت الاقتصادي والاجتماعي لشرطين هما: يجب في المنطلق ترتبط بوظائف ومواقع مفتوحة للجميع ضمن ظروف عدالة متكافئة الحظوظ، ثم يجب أن تكفل اكبر قدر من المنفعة لأعضاء المجتمع الأكثر حرمانا.

وهكذا نجد في عرض راولز لهذان المبدآن فقد أكد على ضرورة عرضهما وفق معيار الأولوية، فيجب إن يستوفي مبدأ الحريات المتساوية قبل الركون إلى مبدأ المساواة في الفرص، إذ يقول وفقا لذلك المبدأ الأول سابق على المبدأ الثاني[١٩].

إن الحكومة لكي تحقق العدالة الاجتماعية إن تطبق هذين المبدأين وفي حالة التطبيق ينبغي إن يكون لكل مواطن قدر متساو من الثروة ومن السلطة ، ولكن المساواة هنا ينبغي إلا تكون مساواة بدون دقة لان هذا لن يكون في صالح المستويات الدنيا من المجتمع فالعدالة تتطلب عدم المساواة في توزيع الدخول والثروات لكي نفجر طاقات المواطنين الأقل كفاية بمعنى أخر إن راولز يعتقد إن النتائج ستكون عادلة في ضوء المبدأين التي اقرها إطراف العقد وان النصيب الذي يحصل عليه المواطن من الثروة والسلطة ستكون عادلة لان المبادئ التي تم في ضوئها عملية التوزيع كانت عادلة ومنصفة[٢٠]، فمن ناحية إن راولز أراد الوصول إلى اكبر قدر ممكن من المساواة في الثروة والسلطة وذلك بالتخفيف من حالات عدم المساواة الكبيرة بين المواطنين، ومن ناحية أخرى ثانية يرى في حالة ظهور حالة من عدم المساواة التوزيعية يجب إن يتم استثمارها لصالح الطبقات الأكثر حرمانا فهو يطمح إلى إن يجمع بين فكرتي الاستحقاق والحاجة، ففي فكرة الاستحقاق يأخذ كل فرد نصيبه من الموارد أو المكافئات طبقا لاستحقاقه بعد ان يوفر له المجتمع الشروط اللازمة التي تضمن له حرية العمل وتكافؤ الفرص وذلك لتشجيع الفرد على العمل والإبقاء على الحافز والطموح ومكافئته بنصيب عادل وفق عمله وجهوده وهذا ماينعكس ايجابيا على المجتمع ككل لان ذلك سيزيد من معدل نمو الموارد وفي ذلك فائدة لجميع الطبقات، وإذا ماظهرت فوارق

ونتائج غير متساوية فأن ذلك يجب إن يعود بالفائدة على الطبقات الأشد حرمانا وان يستثمر لصالحهم من خلال تلبية احتياجاتهم[٢١].

وإذا تحقق ذلك سيكون المجتمع قابلا لان يقوم فيه نظام سياسي ديمقراطي قائم على عدالة معقولة فلدى الناس إحساس بالعدالة،وان تصورهم للعدالة هو مايقود إلى تصورهم للنظام والدولة والمدينة والديمقراطية، ومن هنا ربط راولز العدالة بالديمقراطية بعدها النظام السياسي الأمثل لتحقيق العدالة[٢٢].

المطلب الثاني: بناء الدولة وفقا للعدالة الاجتماعية• •عند جون راولز

انطلق راولز من إخفاق الاتجاهات الليبرالية الجديدة الجديدة حول عملية بناء الدولة، إذ يقوم منطق هذه الاتجاهات على تجريد السياسة والأخلاق من الغايات العليا معتبرين إن السوق وحتميته الاقتصادية يعدان مرجعا للتنظيم السلمي للمجتمع الحديث، ولأتعد الدولة موضوعا للفكر النقدي بل أضحت شأنا تكنوقراطيا تابعا للاقتصاد والعلوم التقنية، بمعنى أخر فقدت الدولة دلالتها كسلطة عليا قادرة على ضمان حقوق كل المواطنين، كما فقدت العدالة معناها من حيث هي حق الجميع في الحرية والمساواة وحقوق الإنسان التي سوغت ظهور الدولة الليبرالية نفسها[٢٣].

وعليه قدم راولز تصورا بديلا لعملية بناء الدولة قائما على مبدأ العدالة كأنصاف والمجتمع جيد التنظيم ومبدأ الشرعية .

يذهب مفهوم العدالة كأنصاف إلى معنى الإنصاف كشرط إجرائي لبناء العدل في الدولة المعاصرة،فالإنصاف يبدأ من أول مبادئ العدل بالإجماع، إذ يكون هذا العدل لتقييم الجوانب التوزيعية للبنية الأساسية للمجتمع[٢٤]، قصد راولز بالجوانب التوزيعية الحقوق والواجبات الملزمة وتوزيع الثروات التي هي ثمره التعاون الاجتماعي كالسلطة والثروة والمعرفة.إما البنية الأساسية فهي الطريقة التي تنظم بها المؤسسات الاجتماعية الأساسية في نسق واحد لتصبح مصدرا للتكليف بالحقوق والواجبات وتوزيع المنافع الناجمة عن التعاون الاجتماعي مثل الدستور السياسي ، وإشكال الملكية المعتمدة قانونيا وتنظيم الاقتصاد[٢٥].

ويمكن إن نعد ماينادي به راولز في نظريته للعدالة هو إعادة توزيع نتائج الفرص الاقتصادية أو المنافع الاقتصادية في المجتمع فهو لايؤمن بأن وظيفة الحكومة تنحصر في حفظ النظام الاجتماعي بل تتعدى ذلك إلى تحقيق العدل التوزيعي، على نحو يراعى مصلحة الشرائح الأكثر والأشد احتياجا في المجتمع، فراولز يدرك تماما إن هناك من الفروق والتباينات في المزيات الفردية مالايمكن تقليله، طالما الطبيعة لاتمنح كل إنسان نفس المزيات – الجسدية والعقلية – التي تمنحها لسواه ورغم انه لايمكن إلغاء هذه الفروقات أو تحجيمها إلا انه يمكن تحجيم الآثار المترتبة عليها بحيث يمكن لمن هم أتعس حظا– ممن لم تمنحهم الطبيعة قدرا كبيرا من المواهب والقدرات – إن يستفيدوا من انجازات الموهوبين والمتفوقين ولاشك في إن هذه النظرة غريبة عن المجتمعات المؤمنة بالاقتصاد الحر والقائمة على السماح للإفراد بحرية إقامة

المشروعات وهي في الوقت ذاته غريبة عن المجتمعات الشيوعية والاشتراكية التي تلغي استقلال الفرد لحساب رفاهية المجتمع[٢٦].

كما أن عملية بناء الدولة وفقا للتصور الراولزي تبدأ من بناء المجتمع المنظم او المجتمع الجيد التنظيم، والذي يعرفه راولز بكونه المجتمع الذي تم تصوره لضمان خير إفراده، كما انه يتميز بكونه محكوم بتصور عمومي للعدالة . ففي هذا المجتمع يحترم كل فرد نفس مبادئ العدالة التي يعرف إن كل فرد يحترمها بالقدر نفسه، كما أن المؤسسات الاجتماعية تحترم هذه المبادئ وتجسيدها [٢٧].

ومما تجدر الاشاره إليه إن راولز في بناء مشروعه السياسي او مايعرف بنظرية العدالة انطلق من نقده للمذهب النفعي الذي سيطر على الفكر الأخلاقي والسياسي الليبرالي، وهذا ماظهر جليا في الولايات المتحدة الأمريكية التي جعلت من النظرية النفعية المصدر الأساس الذي تستمد منها كافة قراراتها السياسية والاقتصادية والأخلاقية، وتقوم هذه النظرية على المنفعة والمصلحة هي مقياس الحقيقة والسعادة للفرد والمجتمع وكذلك مقياس لتطور الشعوب[٢٨]، وعليه فالمجتمع الجيد – في نظر المجتمعات الليبرالية – هو المجتمع الذي يوفر لسكانه اكبر قدر من المنفعة .

كل هذه التصورات التي رسخها المذهب النفعي في هذه المجتمعات يعدها راولز سبب ما الت إليه المجتمعات الليبرالية من اختلافات وتصادمات مما إلى زوال التعاون داخل المجتمعات الليبرالية انتقد راولز المذهب النفعي وجاء بمشروعه كبديل لهذا المذهب[٢٩].

فالمجتمع حسن التنظيم هو نظام اجتماعي منظم وفقا للتصور السياسي للعدالة تحكمه مؤسسات تخضع في سيرها لقواعد يعترف بها جميع المواطنين ويعملون بها في الحقل العمومي، ولايتحقق هذا النظام في صورته المثلى إلا إذا توفرت مجموعة من الشروط أهمها: (٣٠)

١- إن يقبل كل فرد تصورا معينا للعدالة ومبادئها وان يكون على علم إن الإفراد الآخرين يقبلونها كما يقبلها هو.

٢- إن تستجيب بنية المجتمع الأساسية أو المؤسسات الأساسية التي يتألف منها النظام الاجتماعي لهذه المبادئ وان يكون هناك مبرر – بشكل معقول- اعتقاد الناس بأن هذه المؤسسات تحقق لهم العدالة بالفعل .

٣- إن ينظر الإفراد إلى أنفسهم على أنهم متساوون في الحرية ولهم نفس الشخصية الأخلاقية التي تبعث فيهم الإحساس بالعدالة – خاصة – في بعدها السياسي .

٤- إن يكون للإفراد تصور للخير، يجعلون منه هدفهم الأساسي ويتيح لهم إمكانية المطالبة بحقوقهم المشروعة في إطار مؤسساتهم.

٥- إن ينظروا إلى أنفسهم على إن لهم الحق في نيل مايستحقونه من الاحترام والتقدير، بتمكينهم من المساهمة في تحديد المبادئ التي تنظم البنية الأساسية للمجتمع.

٦- ضرورة إن تشتغل المؤسسات الأساسية بطريقة تولد الإحساس بالعدالة في نفوس الناس، من اجل إرساء دعائم الاستقرار في المجتمع.

إما المرتكز الثالث لبناء الدولة عند راولز هو مبدأ الشرعية، إذ حاول البعض الربط بين المفهوم المعياري للشرعية والعدالة من خلال القول بأن الشرعية هو المعيار للحد الأدنى من العدالة وفي هذا الاتجاه يميز راولز المفهومين بقولة: "على الرغم من العدالة والشرعية مترابطان – إذ إنهما يعتمدان على نفس المجموعة من القيم السياسية – ألا انه لهما مجالات مختلفة والشرعية تتطلب مطالب اضعف من العدالة قد تكون الدولة شرعية ولكنها غير عادلة والعكس ليس ممكنا"(٣١).

يعرف راولز الشرعية بقولة:" إن السلطة السياسية لاتكون شرعية إلا حينما تمارس وفقا لدستور (مكتوب أو غير مكتوب) والذي يستطيع كل المواطنين بقدر معقول وعقلاني إن يؤيده في ضوء عقلهم الإنساني المشترك"(٣٢).

تستند فكرة راولز عن العقل العام والتي تشكل جوهر المبدأ الليبرالي للشرعية على طريقة التبرير "السياسي" – وليس "الميتافيزيقي"– الذي طوره راولز ردا على منتقدي نظرية العدالة التي تبناها بوصفها عدلا ، وهذا يعني إن المنطق العام لابد وان يكون قائما بنفسه وبالطريقة نفسها التي تكون بها نظريته عن العدالة، يجب إن يتضمن العقل العام القيم السياسية فقط وان يكون مستقلا عن المبادئ الأخلاقية أو الدينية الشاملة للمنفعة، يدرك راولز – نظرا لان محتوى فكرة العقل العام مقيده – وجوب تقييد النطاق الذي يجب إن يطبق علية، وهنا يثار تساؤل مفاده: في إي سياق من المهم إن يراعى تقييد العقل؟ يتصور راولز نطاق العقل العام تصر على انه يقتصر على مسائل الأساسيات الدستورية والعدالة الأساسية.(٣٣)

من الممكن استيعاب مفهوم للشرعية السياسية من حيث الأسباب الإجرائية وفي هذا التفسير، يقتصر مجال المنطق العام على تبرير عملية صنع القرار السياسي لاينبغي ان يمتد الى الأسباب الموضوعية التي قد يحملها الناس لتبرير القرار على سبيل المثال،إذا كان الإجماع الافتراضي يدعم اتخاذ القرار الديمقراطي فأن المبرر لاتخاذ القرار هو إن القرار اتخُذ ديمقراطيا بطبيعة الحال قد لايكون القرار السياسي بموجب الإجراء الذي اتخذ فيه القرار عادلا تماما ولكن هذا مجرد انعكاس لحقيقة مفادها إن الشرعية فكرة اضعف من العدالة[٣٤].

يتضح من خلال ماتقدم إن بناء الدولة المعاصرة عند راولز يقوم على ثلاث مرتكزات أساسية تتمثل في العدالة ، المجتمع جيد التنظيم والشرعية، فلايكفي لمؤسسات الدولة ان تعمل بطريقة صحيحة بل لابد ان نحظى بالشرعية من جهه كما لابد وان تكون قضايا العدالة الاجتماعية والمساواة محل اهتمامها.

الخاتمة:

بنى راولز نظرية العدل كأنصاف على إجراءات صورية اتخذها كمنطق جديد للبناء السياسي والاجتماعي الديمقراطي العقلاني والعادل على أنقاض نقد الدولة الليبرالية في الولايات المتحدة الأمريكية وإيديولوجيتها المتمثلة في النظرية النفعية.

انطلق راولز في مفهومه لبناء الدولة من بناء المجتمع ،فالمجتمع العادل هو المجتمع الذي سيقود الى بناء دولة ذات نظام سياسي ديمقراطي قائم على العدالة .

وفي ضوء ماتقدم تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها مايلي:

١- لايوجد تعريف جامع مانع لمفهوم بناء الدولة ، ولكن يمكن تعريفها بالاتي: هي عملية ذاتية مستمرة ومتشعبة ومتناسقة تهدف إلى تحديث وتعزيز قدرات وشرعية مؤسساتها في تفاعلها مع المجتمع.

٢- عملية بناء الدولة تقوم على مرتكزات ثلاث : أولها، بناء دولة مؤسسات قوية وفاعله،اما المرتكز الثاني المتمثل القطاع العام والمركز الثالث والأخير يتمثل في الشرعية بعدها أداة لبناء الدولة

٣- توصلت النظرية الراولزية بأن الدولة المعاصرة تبنى وفقا لمبدأ العدل الذي يشكل أساسا للأخلاق والسياسية .

٤- يمثل الأنموذج الراولزي للعدالة الاجتماعية أنموذجا معاصرا مهما واهم ماجاء في نظرية راولز هو انه يجمع بين فكرة الاستحقاق والحاجة،فجميع الإفراد يجب إن يأخذوا استحقاقهم بعد ان يوفر المجتمع لهم الشروط اللازمة الضامنة لحرية العمل وتكافؤ الفرص لتشجيع وتحفيز الفرد على العمل وهذا مايعود على المجتمع بشكل ايجابي من خلال مايتحقق من نمو اقتصادي ووفقا للحاجة تعني إن وجود التفاوت وعدم المساواة التوزيعية يجب إن يستثمر لصالح الطبقات الأكثر حرمانا .

٥- استطاع راولز التوفيق بين الحرية والمساواة الاجتماعية بتركيزه على الموضوع الأساس للعدالة وهو: الطريقة التي توزع وفقها المؤسسات الاجتماعية الكبرى الحقوق والواجبات الأساسية وتحديد تقسيم الامتيازات من التعاون الاجتماعي اذ تصبح البنية الأساس للمجتمع مجالا للتعاون لا المنافسة.

٦- ترتكز العدالة الاجتماعية على دعامة أساسية وهي الأخذ من فائض الأثرياء وإعطائها للفقراء لإشباع احتياجاتهم الأساسية، مما يسهم في التخفيف من حدة التفاوت الاجتماعي الطبقي بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي ومن ثم زيادة

التماسك الاجتماعي وتقوية النسيج المجتمعي، الذي يسهم بدوره في بناء الدولة الديمقراطية دولة العدالة وهكذا تم التحقق من صحة الفرضية .

الهوامش:

• لابد من الاشاره بأن هناك اختلاف بين مفاهيم مثل:بناء الدولة،تكوين الدولة ،وبناء ألامه

بناء الدولة: قدرة الدولة على التغلغل في المجتمع ، وقدرتها على فرض سلطتها على أراضيها وحماية مواطنيها وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحقيق هوية وطنية جامعه.

تكوين الدولة: يعني إيجاد وإقامة مؤسسات الدولة خاصة الجيش والجهاز البيروقراطي ونظام الحكم.

بناء الأمة: صهر السكان وتوحيدهم ليصبحوا شعبا واحدا والانخراط في مؤسسات الدولة والشعور بالانتماء المشترك بدلا من الهويات الفرعية. ينظر:عارف احميدي حسين بني حمد،إعادة بناء الدولة :سوريا أنموذجا (٢٠١١-٢٠١٨)،مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد٤٦،العدد٢،٢٠١٩،ص ص ٢٦٩-٢٧٠.

(١) علي عباس مراد، الدواعي والتطبيقات الحديثة والمعاصرة للهندسة الاجتماعية والسياسية في الغرب،مجلة العلوم السياسية، العدد٥١،ك٢،جامعة بغداد،ص١٩، كذلك فاطمة عطا جبار، بناء الدولة في الفكر السياسي الروسي،أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد،٢٠٢٢،ص١.

(٢) فرانسيس فوكوياما،بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين،ط١،ترجمة:(مجاب الإمام)،العبيكان للنشر،الرياض،٢٠٠٧،ص٢٠.

[٣] شنا فائق جميل،مستقبل العراق بين بناء الدولة ومحاولات التقسيم، رسالة ماجستير (غير منشوره) مقدمة إلى كلية القانون والسياسة/الأكاديمية العربية المفتوحة،كوبنهاجن،الدانمارك،٢٠١٠،ص٨.

[٤] إسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، د.مط،، د.ت،ص٨٠.

التقرير الأوربي حول التنمية،التغلب على الهشاشة في إفريقيا، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة،المعهد الجامعي الأوربي، سان دومنيكو دي فيسولي،٢٠٠٩،ص٩٠.

[٦] كلير كاستليلو،بناء دولة تعمل من اجل النساء إدماج النوع الاجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة مابعد الصراع، ورقة عمل مقدمة حول مشروع بعنوان تعزيز مواطنة النساء في سياق بناء الدول،مؤسسة فرايد،٢٠١١،ص٥،في ٢٠٢٢/٩/١٥: https://www.iknowpolitics.org/sites/default/files/womenstatehoodarabic.pdf

[٧] بلقاسم مربعي،آليات إدارة التعددية الاثنية ودورها في بناء الدولة: دراسة في النموذج الماليزي،رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر بسكره،٢٠١٥،ص٤٦.

[٨]محمد أمين بن جيلاني، بناء الدولة:المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن،مجلة المعهد المصري،المجلد٢،العدد٦،ابريل،المعهد المصري للدراسات ،مصر،٢٠١٧،ص ٥٩.

[٩] سعدي كريم سلمان ،الدستور والديمقراطية إعادة تأسيس الدولة العراقية :دراسة نظرية،مجلة العلوم السياسية،العدد٣٣،تموز،جامعه بغداد،٢٠٠٦،ص ٢٤٤.، كذلك شلغوم نعيم وبوريش رياض، بناء الدولة –الأمة من منظور علاقة الدولة

والمجتمع،المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية،المجلد٤،العدد١،جوان،٢٠٢٠،ص ٨.

(١٠) محمد لبوخ،عملية بناء الدولة:دراسة في المفهوم – الغايات والمرتكزات،مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية،المجلد١،العدد٢،٢٠١٣،ص١٠٩.

(١١) المصدر نفسه، الصفحة نفسها

(١٢) فاطمة عطا جبار،مصدر سبق ذكره،ص٥٩، كذلك خيري عبد الرزاق جاسم ،وعلي دريول محمد،بناء الدولة في افريقيا: دراسة في التحديات،مجلة دراسات دولية،٦١،نيسان،جامعة بغداد ،٢٠١٥،ص ٦٤.

(١٣) المصدر نفسه،ص٦١.

(١٤) نقلا عن: احمد عدنان عزيز وعلياء محمد طارش،العدالة في الفكر السياسي الغربي المعاصر: جون رولز وويل كميليكا انموذجا،مجلة العلوم السياسية ، ك١،العدد ٥٤،جامعة بغداد، ٢٠١٨،ص٢٥٨.

(١٥) ديفيد جونستون،مختصر تاريخ العدالة، ترجمة:(مصطفى ناصر)،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت،٢٠١٢،ص٢٤٥.

(١٦) ألاء الرحمان بن مساهل ،بناء الدولة في أدبيات النظرية السياسية المعاصرة:دراسة لدور العدالة الاجتماعية ،مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،العدد ٢،أيار،الجزائر،٢٠٢٠،ص ٣٥.

(١٧) مجموعة باحثين،القاموس السياسي، ترجمة: (انطوان حمصي)،ج١،وزارة الثقافة السورية،دمشق،٣٣٥،١٩٩٤.

(١٨) ينظر: جون رولز ، العدالة كأنصاف، ترجمة: (حيد حجاج إسماعيل)، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،٢٠٠٩،ص ص١-٤٣.

[١٩] عادل صابر راضي، الفكر الليبرالي السياسي المعاصر :جون راولز أنموذجا،مجلة الفلسفة،العدد ١٠،كلية الآداب/الجامعة المستنصرية،٢٠١٣،ص١٠١.

[٢٠] علي مصطفى بيربك،دولة الرفاهية في الفكر الليبرالي المعاصر،أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد،ص١٨٦.

[٢١] المصدر نفسه ،الصفحة نفسها.

[٢٢] جون رولز،مصدر سبق ذكره،ص ص٩١-٩٢.

•• قصد راولز بالعدالة الاجتماعية العدالة التوزيعية سواء توزيع الخيرات او توزيع المناصب بين افراد المجتمع للاستزاده ينظر: جون راولز،نظرية في العدالة،ترجمة:(ليلى الطويل)،وزارة الثقافة ،الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق،٢٠١١،ص٣٤.

[٢٣] محمد امين جيلاني،مصدر سبق ذكره،ص ص ٥٨-٥٩.

[٢٤] جون راولز،نظرية في العدالة،مصدر سبق ذكره،ص ٣٩.

[٢٥] بليمان عبد القادر،الأسس العقلية للسياسة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،٢٠٠٧،ص ص ٢٤٩-٢٥٠.

[٢٦] انطوني دي كرسبني،كينيث مينوج ،اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة، ترجمة:(د.نصار عبد الله)، مكتبة الاسرة،القاهرة، ١٩٩٦،ص ص ١٢٣-١٢٤.

[٢٧] نقلا عن: علي تتيات ومحمد بلعزوقي،العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز،مجلة جامعة النجاح للابحاث،المجلد٢٨،الجزائر،٢٠١٤،ص ١٢٣٥.

[٢٨] عادل صابر راضي، مصدر سبق ذكره،ص٩٢.

[٢٩] للاستزاده ينظر:جون رولز، نظرية في العدالة،مصدر سبق ذكره،ص١٢.

[٣٠] احمد اغبال،الليبرالية السياسية ومبادئها الاخلاقية لدى جون رولز،مدخل الى فلسفة رولز،في ١٢/١٠/٢٠٢٢:

http://sofhia over-biog.com/article.

[٣١] نقلا عن : زهير الخويلدي ،الشرعية السياسية بين الالتزام القانوني والمواطنة الديمقراطية ،الحوار المتمدن،العدد٦٩٩١،في ٢٠٢١/٨/١٧:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=728502

[٣٢] الشرعية السياسية ،موسوعه ستانفورد للفلسفة ،ترجمة :(ليندا مرزوقي)،مركز البيان للدراسات والتخطيط ،٢٠٢٢،ص ٢٣.

[٣٣] المصدر نفسه،ص ٢٤.

[٣٤] المصدر نفسه،ص ٢٥.